

«الجنائية الدولية» تفتح عصر محاكمة رؤساء سقطوا في قبضة الثورات



● مقر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي

وبما أن لبنان يقع دائماً تحت تأثير الاعتداء والحروب من إسرائيل وهو مسرح تجاذبات سياسية وهو لا يزال مهدداً بالإغتيالات السياسية، بات من الضروري، بحسب المتابعين، انضمامه إلى المحكمة الجنائية الدولية في أسرع وقت، والعمل على موازنة قوانينه الداخلية لأحكام نظام روما وإيجاد النصوص القانونية لمعالجة مرتكب أشد الجرائم خطورة.

وللتوضيح فإن المحكمة الخاصة بلبنان تختلف عن سابقاتها من المحاكم التي أنشئت بقرار دولي، من حيث أنها خليط من القانونين الدولي والليبياني ولا تشمل جرائم ارتكبت في حالة نزاع مسلح، بل تهتم بحالة الإغتيالات سياسية داخل بلد ذات سيادة، وهذا جديد، ولا تنظر فيه المحكمة الجنائية الدولية لأن الإغتيالات السياسية لا تقع ضمن صلاحياتها، إلا أنه لو اعترف لبنان بالمحكمة قبل حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، لكان من السهل أن يطلب منها التحقيق في الادعاءات من دون أي تباطؤ ومن دون أي تكلفة تقع على عاتق الحكومة اللبنانية. والجدير ذكره، أن انضمام لبنان كدولة طرف إلى المحكمة اليوم سيسمح له الترشيع والتصويت في انتخاب ستة قضاة جدد، والمدعي العام ومسؤولي المحكمة الجديدة في كانون الأول/ ديسمبر المقبل لضمان التمثيل الوطني والإقليمي في هذه الألية الجديدة للعدالة الدولية.

وبما أن العدالة الدولية باتت مطلباً لا يتجزأ عن مطلب اللبنانيين والشعوب العربية المناضلة بالسيادة والاستقلال، وإثر إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة التوقيف بحق الرئيس الليبي معمر القذافي، وبعد إعلان الحكومة الانتقالية في تونس الانضمام إليها، أجرت «المستقبل» مقابلة مع الرئيس التنفيذي لتحالف المحكمة الجنائية الدولية، ويليام بييس، من مكتبه في نيويورك، الذي يشدد على ضرورة انضمام لبنان وجميع دول المنطقة إلى المحكمة، موضحاً أنها «الوسيلة الأقوى لمحاسبة المجرمين وإنهاء الإفلات من العقاب». وبلغت إلى وجود «مصالح متبادلة وغايات وأهداف مشتركة بين التحالف والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة بلبنان»، مشيراً إلى «إنجازات المحكمة خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، في وضع الحد للإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم في القانون الدولي، حيث عقد نحو ٢٠٠ محاكمة من قبل ست محاكم دولية وخاصة، وتعاملت مع الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في ١٢ بلداً، وأخيراً انضمام تونس للمحكمة ضمن رزمة الإصلاحات التي تضمن العدالة الدولية لشعبها.

رندى يسير

شهدت المنطقة العربية خلال الشهور الماضية ثورات مناهضة لنظم أنظمة دكتاتورية صادرت حقوق مواطنيها في حرية التعبير وواجهت مطالبهم بجمع أنواع الأسلحة والقنابل المتفجرة، ولسنوات طوال واصلت هذه الأنظمة إنزال العقوبات بحق كل من عارض سياساتها لاسيما أصحاب المشاريع الوطنية عبر خطط الإغتيالات لتخفق صوت المطالبين بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية. في تاريخها، سجلت الدول العربية أشد الجرائم خطورة ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء أو حتى الملايين في بعضها، من دون أي حساب يُذكر إما لغياب النص القانوني أو لوجود تغطية دولية تحول دون محاكمة المجرمين. وأمام هذا الواقع، يسطع نور الأمل مع بدء المحاكمات التي طالت كلا من الرئيسين السابقين زين العابدين بن علي وحسني مبارك، فيما يراقب المجتمع الدولي منذ شعور الثورات في كل من سوريا واليمن وليبيا، وهو يتربص من الشعوب أن تسجل انتصاراً تاريخياً يعيد إليها حقها في تقرير المصير والمشاركة في صنع القرار.

ورداً على جميع جرائم الحروب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الأنظمة المجحفة بحق كرامة الشعوب، تصدح مواقف المجتمع الدولي وتعلو قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة، ويرافقها صوت مطرقة العدالة الدولية في قاعة المحكمة الجنائية الدولية وبيانات تحالف المحكمة الجنائية الدولية في العالم، لتشكل جميعها إنذاراً لكل من تؤول له نفسه ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مؤكدة بأنها لن تتنازل عن منح الشعوب حقها في وضع المتهمين من رؤساء وقيادات وسياسيين وأفراد في أقفاص الإتهام، وتطبيق القوانين الدولية بحقهم.

بانضمام أي دولة إلى المحكمة الجنائية الدولية يكون للقانون الدولي المتعلق بحماية الإنسان ألية فاعلة وحيادية للتفتيش، خصوصاً وأن المحكمة بنظامها القائم لا تخالف مبدأ سيادة الدولة بل تعززه وهي محكمة دائمة، حيادية ومستقلة عن الإرادة السياسية للدول ولا تخضع للتأجيلات السياسية في قراراتها، كما أنها آخر محطات العدالة الجنائية إذ إنها تستكمل صلاحية الدولة في مقاضاة المسؤولين عن الجرائم ولا تستبدلها، وأنه عندما لا تعترف الدول بالمحكمة، يستطيع مجلس الأمن الطلب من مدعي عام المحكمة الجنائية التحقيق في ادعاءات حول انتهاكات ما، كما حصل مع الرئيسين السوداني عمر البشير والليبي معمر القذافي.



● رئيس التحالف ويليام بييس

بييس: التطورات زادت الدول العربية رغبة في الانضمام الى نظام المحكمة

● إنجازات المحكمة

ويتحدث بييس عن إنجازات المحكمة التي بدأت قبل ١٣ عاماً، بعد دعم ساحق من ١٢٠ دولة، حيث تم اعتماد نظام روما الأساسي قائلًا «في العام ٢٠٠٢، ورد على نظام روما الأساسي العدد المطلوب من التصديقات (٦٠) لدخول حيز التنفيذ، وحينها أنشئت المحكمة الدولية الدائمة الأولى في العالم لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

المحكمة باتت تضم اليوم ١١٦ دولة والعدد في ازدياد مستمر، كما أن هناك عدداً من الدول في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك الفلبين والبرازيل والأخضر وماليزيا وجزر المالديف وليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، لهُو شارفت على الانتهاء من عمليات التصديق عليها، واليوم يبدون القبول العالمي للمحكمة في تقدم ملحوظ مع تصديق تونس، وعزء دول أسبوسية عديدة على الانضمام». ويعدّ التطورات التاريخية في وضع الحد للإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم في القانون الدولي في السنوات الـ ١٥ الماضية، «منذ العام ١٩٩٣، عقد نحو ٢٠٠ محاكمة من قبل ست محاكم دولية وخاصة تعاملت مع الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في ١٢ بلداً، وتجرى محاكمات مماثلة على المستوى الوطني، كما يوجد حالياً ستة تحقيقات ناشطة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور والسودان وأوغندا وكينيا وليبيا. إلى ذلك أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ١٨ مذكرة اعتقال وثلاث وتسعة استدعاءات على وشك الظهور، وثلاث محاكمات جارية، كما طلب المدعي العام لها، في الأونة الأخيرة، إنذاراً من كوت ديفوار، كما أنه في أربع حالات في أربع قارات، بما في ذلك أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس وجمهورية كوريا وبنجربيا وفلسطين».

● القبض على البشير

وعن عدم إلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر البشير، يقول إن المحكمة الجنائية الدولية «لا تملك قوة الشرطة لاعتقال المشتبه فيهم»، لافتاً إلى أنها «مسؤولة للدول الأطراف في المحكمة ويجب على المجتمع الدولي مساعدتها والمتابعة من خلال التزاماتها أمام المحكمة من أجل ضمان فاعليتها وعدم استمرار الإفلات من العقاب».

ويصرى أن «عدم التعاون في القبض على المشتبه فيهم مثل البشير أو السوداني تتعارض والتزام جميع الدول الأطراف في المحكمة للتعاون معها في تنفيذ أوامر الاعتقال التي تصدرها، كما أن عدم التعاون يقوض أيضاً قدرتها لعقد المحاكمات وتحقيق العدالة في نهاية المطاف بحق ضحايا الجرائم الخطيرة في المنطقة. أما في حالة ليبيا ودارفور، فتحت تحقيقات إثر إحالة من مجلس الأمن للأمم المتحدة ولا بد لهذا المجلس من مساعدة المحكمة في تنفيذ الإحالة التي أصدرتها، كما على جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية مساعدتها في التحقيقات الجارية».

● أهداف التحالف

يشرح بييس أهداف التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية التي ترمي إلى «مناصرة هذه المحكمة النزيهة والمستقلة، وزيادة فرص الوصول إلى العدالة لضحايا الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب». وبلغت إلى أن التحالف يضم ٢٥٠٠ منظمة من المجتمع المدني في ١٥٠ بلداً، وتشكل هذه المنظمات شبكة عالمية تغطي كل منطقة من مناطق العالم وتهتم بالعديد من التخصصات كضحايا حقوق الإنسان وحقوق الضحايا وحقوق المرأة والطفل والسلام والمصالحة وإصلاح القوانين وغيرها»، مشيراً إلى أن «التحالف يعمل اليوم مع نحو ٢٠٠ عضواً ناشطاً في المنظمات المنتشرة في كل بلد تقريباً في منطقة الشرق الأوسط، وهو يضغط من خلال الجهود الإقليمية التي تستهدف تعزيز المجتمع المدني والبرلمانيين الحكومات، من أجل زيادة عدد التصديقات والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي في جميع بلدان المنطقة».

أما في لبنان، فيوضح أن «عدد المنظمات الأعضاء في التحالف فيه يزيد على ١٢، وهي تناضل من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الفاعلة والعدالة، وهناك ائتلاف وطني أيضاً يعمل بشكل فاعل على دفع حكومة لبنان للتصديق على نظام روما الأساسي». ويعلن أن التحالف في الأونة الأخيرة «وسع أعضاء اللجنة التوجيهية لتشمل منظمات من الشرق الأوسط، إحداهما هي «منظمة عدل بلا حدود» من لبنان. وتتألف هذه اللجنة من مجموعة أساسية من المنظمات الأعضاء التي تقدم ترايب السياسات والبرامج لجهود التحالف وأنشطتها».

باتخاذ قرارات مهمة في ما يتعلق بإدارتها، بما في ذلك انتخاب النضطاء والمدعين العامين». ويعلم أنه «في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، سيتم انتخاب ستة قضاة جدد، والمدعي العام ومسؤولي المحكمة الجديدة. وتستطيع تونس، إثر انضمامها كدولة طرف في المحكمة أن ترشح وتصوت للمرشحين لهذه المناصب الهامة لضمان التمثيل الوطني والإقليمي في هذه الألية الجديدة للعدالة الدولية».

● ليبيا... والمحكمة

تم إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية عقب القرار ١٩٧٠ الذي تم تبنيه بالإجماع من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة في ٢٦ شباط/ فبراير الفائت، ويوضح بييس أنه «لتر إحالة مجلس الأمن الدولي وبعد التحقيقات الأولية، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، في ٣ آذار/ مارس الماضي فتح تحقيق رسمي في جرائم ارتكبت في هذا البلد منذ ١٥ شباط/ فبراير. وتعتبر ليبيا الحالة السادسة في إطار التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية».

ويتابع «في ٢٧ حزيران الفائت، أصدرت الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق الزعيم الليبي معمر القذافي وابنه سيف الإسلام القذافي والمتحدث باسم الحكومة الليبية محمد أبو منيار ومدير الاستخبارات العسكرية عبد الله السنوسية، بتهمته ارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية (القتل والإضطهاد) بين ١٥ و٢٨/٨ من شباط/ فبراير على الأقل. وكان المدعي العام للمحكمة طلب الحصول على مذكرات اعتقال ضد الأشخاص الثلاثة المذكورين في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١١». يضيف «أقر قضاة الدائرة التمهيدية الأولى وجود مبررات معقولة للاعتقاد بأن المشتبه بهم الثلاثة ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، وأن أوامر الاعتقال كانت ضرورية لضمان مطلوبهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، لمنع التدخل في التحقيقات الجارية، ومنع ارتكاب المزيد من الجرائم». ويرى أن «مسؤولية تنفيذ أوامر القبض تقع

شخصياً في آذار/ مارس الماضي مع كل من أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس وأعضاء المنظمات غير الحكومية والصحفيين الذين يعملون في المنطقة»، لافتاً إلى أن «التحالف عند في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاجتماع الاستراتيجي الإقليمي في الأردن في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ لمناقشة خطط العمل لمتابعة التصديق على نظام روما الأساسي، وبناء قدرات المجتمع المدني، وبحث المخاوف المرتبطة بالعدالة الدولية».

ويضيف «يمكن للأحداث في بلد واحد أن يكون لها تأثير قوي في بلدان أخرى، ويمكن كذلك أن تشجع نحو المزيد من التقدم في جميع أنحاء المنطقة، وبالتالي، يلتزم التحالف مساعدة هذه الجهود وتعزيز العدالة بنزاهة وفاعلية أكثر».

● تونس .. امتيازات ومكتسبات

يرحب بييس باسم التحالف بانضمام تونس إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاق على امتيازات وحصانات المحكمة، ويرى في انضمام تونس

● ماهية المحكمة .. وتحالفها؟

المحكمة الجنائية الدولية (ICC) هي أول محكمة دولية دائمة في العالم تختص بمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وقد انضم إليها ١١٦ دولة تعرف بالدول الأطراف للمحكمة. يرى أن المحكمة لا تدخل إلا إذا كانت النظم القانونية الوطنية غير راجية أو غير قادرة على التحقيق فيها لملاحقة مرتكب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. تتابع المحكمة حالياً ستة تحقيقات: جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور والسودان وأوغندا وكينيا وليبيا.

أما تحالف المحكمة الجنائية الدولية «CICC» هو شبكة عالمية من منظمات المجتمع المدني تنتشر في ١٥٠ بلداً وتعمل لتعزيز التعاون الدولي مع المحكمة لتضمن أن تكون عادلة وفاعلة ومستقلة، ولجعل العدالة واضحة وشاملة، ولتعزيز القوانين الوطنية التي تحقق العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويسعى التحالف من خلال أكثر من ٢٥٠٠ منظمة ناشطة منضمة إليه، إلى الضغط على الدول غير المنضمة، من أجل زيادة عدد التصديقات والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي في جميع البلدان في المنطقة.



● الثورة في سوريا هل تكون نهاية للنظام وبداية لمحاسبة؟

● الثورات العربية

ويذكر بييس أنه خلال الفترة الماضية «كانت المواقف الحكومية في المنطقة العربية غير متبالية أو حتى سلبية لنظام المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن الثورات العربية التي بدأت في الأشهر القليلة الماضية ساهمت في إنشاء تحول هام، وظهر اهتمام قوي من بعض القادة ومن الحكومات الانتقالية لإدماج موضوع العدالة ضمن مشروع إعادة الإعمار». ويضيف «فيما تقدم تونس لإجراء انتخابات جديدة وتعديل الدستور، يعمل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية مع الحكومة وقادة المجتمع المدني لضمان حقوق الإنسان وجعل العدالة من الأولويات السياسية وليكن الالتزام بالمحكمة الجنائية الدولية مقياساً لذلك».

ويؤكد «أن التحالف يواصل توسيع الجهود المبذولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رداً على آخر التطورات في المنطقة، وهو يعمل بشكل وثيق مع الشركاء في المجتمع المدني، ومسؤولي الحكومة المؤقتة وغيرها في المنطقة، من أجل النهوض بحقوق الإنسان الأساسية وقضايا العدالة على الصعيدين الوطني والدولي».

ويتابع «وفي هذا الإطار كان لي لقاء